



مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات



الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات
إدارة بحوث التشريعات الرقابية

منشور رقابي استيراد رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠

أشارة الى :-

- * قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتهما .
- * قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتهما .
- * قانون سلامة الغذاء رقم ١ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤١٢ لسنة ٢٠١٩ .

الحاقاً بـ :-

- * منشور استيراد رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعلن به القرار الوزاري رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٥
- * منشور استيراد رقم ٥ لسنة ٢٠١٦ والمعلن به القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦
- * منشور استيراد رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ والمعلن به القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٩
- * منشور تعليمات مشترك بين رئيس مصلحة الجمارك ورئيس مجلس ادارة الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم ٢٧ مكرر لسنة ٢٠١٩ .
- * منشور مشترك استيراد رقم ٣٠ وتصدير ١١ لسنة ٢٠١٩ ، منشور مشترك استيراد رقم ٣٥ وتصدير ١٢ لسنة ٢٠١٩ ، منشور مشترك استيراد رقم ٣٨ وتصدير ١٥ لسنة ٢٠١٩ ، منشور استيراد رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٩ .
- * منشور رقابي استيراد رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٩ والتعليمات المعلنة تبعاً في هذا الشأن .
- * منشور رقابي استيراد رقم (١) لسنة ٢٠٢٠
- * وبناء على الاتصال تليفونيا بين السيد وكيل اول الوزارة رئيس المصلحة والسيد الاستاذ / رئيس قطاع النظم والاجراءات

يراعى إتباع ما يلي ،،،

بالنسبة للسلع الغذائية :-

- * قيام مصلحة الجمارك بالإحالة الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لإستيفاء أحكام القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦ ، مع قيام الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالاحالة مباشرة للهيئة القومية لسلامة الغذاء من خلال الشبكة الداخلية وفي حالة تعذر العرض من خلال الشبكة الداخلية يتم العرض يدوياً وذلك لحين استكمال الهيكل الفني والاداري للهيئة القومية لسلامة الغذاء .
- * يتم عرض السلع الغذائية المستوردة والتي يتضمنها القرار الوزاري رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٥ على الهيئة القومية لسلامة الغذاء لاتخاذ شأنها في هذا الخصوص وفقا لاحكام قانون سلامة الغذاء رقم ١ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية

تفضلوا بقبول وافر التحية....

مدير عام الإدارة العامة
للسياسات والإجراءات الجمركية

مها مصطفى سليم

كبير باحثين
مدير ادارة

بحوث التشريعات الرقابية

قواد السيد محمد
محمد فكرى محمد